العمل الإنساني تحت الحصار

الملايين يواجهون الخطر بينما يستغل المتحاربون العون الإنساني

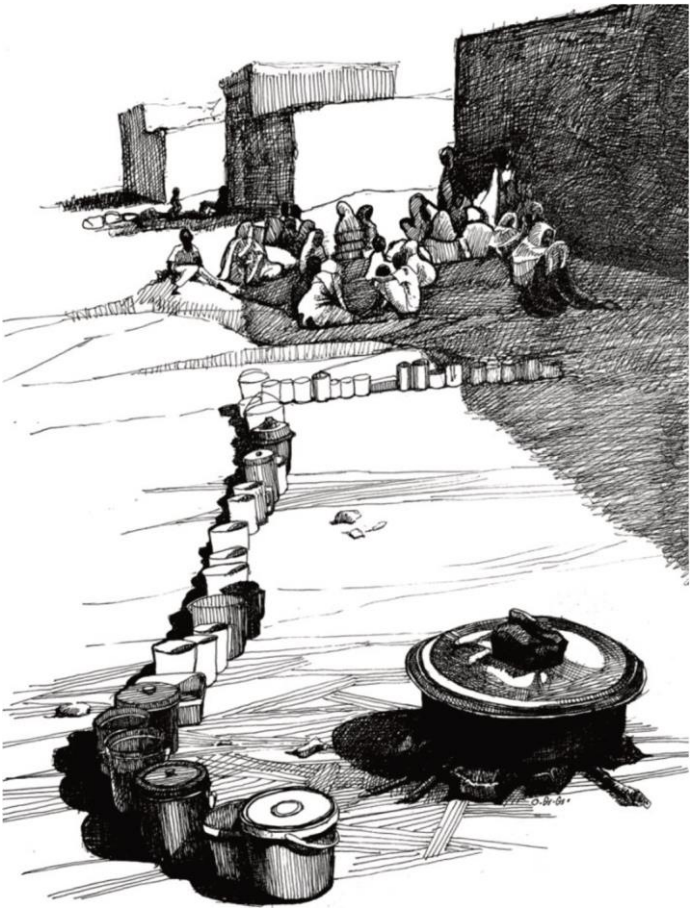

عمل للفنان عبادة جمعة جابر

هذه الورقة نتاج لجهد بحثي مشترك للمرصد السوداني للشفافية والسياسات ونيو ملتيميديا فيتشرز

أغسطس 2024

المرصد السوداني للشفافية والسياسات

مقدمة

مؤخراً أدت الحاجة إلى التصدّي للكارثة الإنسانية التي أنزلها الطرفان المتحاربان بشعب السودان إلى عقد محادثات غير مباشرة في جنيف، بمبادرة من وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، وذلك لمناقشة تنفيذ وقف إطلاق نار إنساني وتحسين إيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين. وبينما انخرط الوسطاء في محادثات مع القوات المسلحة السودانية في 21 أغسطس، في أعقاب محادثات سابقة مع قوات الدعم السريع، يتعين عليهم أن يدركوا الطرق التي عرقل بها كل واحد من الطرفين المساعدات الإنسانية وحوّل مسارها منذ بدء النزاع. وتحدد هذه الورقة بإيجاز الأساليب الرئيسية التي استخدمها الطرفان المتحاربان لإساءة استخدام المساعدات الإنسانية، التي يمكن أن تكون بمثابة أساس للانخراط مع الطرفين. وتنتهي الورقة إلى عدد من التوصيات.

عرقلة إيصال المساعدات أثناء المحادثات

واجه تقديم المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من الحرب في السودان تحديات خطيرة، مما حدا بوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة مارتن قريفيث إلى وصف النزاع في السودان بأنه "أحد أسوأ الكوابيس الإنسانية في التاريخ الحديث".

وراء هذا الكابوس عدة عوامل، لكن أحدها كان استجابة الأطراف المتحاربة، أو عدم استجابتها، بشأن تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. كما لعب بطء استجابة المانحين دوراً في ذلك. وفي حين سعت المحادثات الدولية في جنيف وأماكن أخرى إلى إيجاد صيغة لزيادة المساعدات الإنسانية، وأحدثها المحادثات غير المباشرة المنعقدة في الفترة من 11 إلى 19 يوليو، فشلت في إحراز أي تقدم، حيث أظهرت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع قسوة كبيرة تجاه المواطنين الخاضعين لسيطرتيهما. ورغم أن المبعوث الخاص للأمم المتحدة لعمامرة قال إن المحادثات تمثل "خطوة أولية مشجعة في عملية أطول وأكثر تعقيدًا"، فإن سجل الأحداث يُظهر أن الطرفين لا يكترثان كثيراً بالمدنيين الذين يعيشون في مناطق سيطرتيهما. إذ قام كلاهما بتحويل المساعدات الإنسانية المخصصة لضحايا الحرب ومهاجمة المرافق والإمدادات الأساسية لبقاء المدنيين ورفاهتهم منذ بدء الحرب في 15 أبريل 2023. وقد استخدم الغذاء والمساعدات الإنسانية الأخرى سلاحاً منذ اندلاع الحرب. كما تسابق الجانبان إلى الاستيلاء على الإغاثة واستخدامها لتوفير احتياجات جنودهما. وتسلط هذه الورقة الضوء على تحويل المساعدات الإنسانية في الحرب والدور الذي يلعبه هذا التحويل في نمو اقتصاد الحرب.

تتفق هذه الإجراءات مع تاريخ عرقلة المساعدات الإنسانية في السودان. وقد لاحظ أحد الخبراء أن المتحاربين حاولوا التحكم على المساعدات الإنسانية أو منع إيصالها بغية تحقيق أهداف سياسية وعسكرية على مدى العقود الأربعة الماضية. وقد استُخدمت هذه السيطرة في الحروب السابقة بوصفها أداة لإجبار السكان المعارضين على الخروج من أراضيهم، أو بوصفها عامل جذب لجلب النازحين إلى مناطق تسهل السيطرة عليها، أو لتوجيه الموارد، بطريقة تسمح بفرض الضرائب عليها أو نهبها.

برزت الشكوك بشأن الفساد حيث أشارت التقارير إلى تسرب إمدادات الإغاثة إلى الأسواق منذ الأيام الأولى للحرب. ودفع استمرار القتال الطرفين إلى الضغط على المنظمات الدولية والمحلية من خلال فرض قيود على مسارات الإغاثة بوصفها خطوة أولى للاستيلاء على الإمدادات واستخدامها للضغط على الأعداء والمدنيين على حد سواء.

تؤكد تحقيقاتنا أن طرفي الحرب يستوليان على المساعدات الإنسانية ويحولانها إلى المقاتلين. ويفعلون ذلك من خلال ممارسة الضغط على مقدمي العون في المناطق الخاضعة لسيطرتهم والتحكم في طرق التوزيع. والهدف من هذه المناورات هو استخدام المساعدات أداةً للضغط على الخصوم في ساحة المعركة أو لابتزاز المدنيين والمجتمع الدولي.

أدى الفشل في توصيل المساعدات الإنسانية بسلاسة إلى ضحايا الحرب إلى فقدان الآلاف من أرواح المدنيين بسبب الجوع والمرض وسوء التغذية وإصابات الحرب والتلوث البيئي.

تحكم البيروقراطية واللصوصية والضوابط والرسوم

في مايو الماضي، أعلنت مفوضية العون الإنساني على نحو مفاجئ عن زيادة كبيرة في رسوم تسجيل وإعادة تسجيل المنظمات الوطنية والأجنبية والشبكات الطوعية. بلغت رسوم تسجيل المنظمة الأجنبية 10,000 (عشرة ألف) دولار، فيما وصلت رسوم تسجيل الشبكات الطوعية السودانية، التي يفترض أنها لا تملك عملة أجنبية، إلى 5,000,000 (خمسة مليون) جنيه سوداني.

وهذا يوضح أن السلطات تهدف إلى ممارسة الضغوط على منظمات الإغاثة من خلال فرض العراقيل المادية والإجرائية عليها. ومن شأن ذلك عرقلة إيصال المساعدات إلى المتضررين، والتضييق على عمل منظمات الإغاثة، وابتزازها بهدف إخضاعها، أو حرمانها من العمل وطردها و/أو تهديدها بالطرد، على النحو الذي درجت عليه السلطات السودانية لعقود من الزمن.

يدل قرار زيادة الرسوم أيضاً على لهفة السلطات على استخراج الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها التشغيلية بعد تراجع موارد الدولة. وقد لوحظ لجوء السلطات الحكومية مؤخراً إلى فرض رسوم باهظة على الخدمات التي تقدمها، مثل إصدار جوازات السفر والأوراق الشخصية ورسوم الطرق السريعة ومخالفات المرور وخدمات القومسيون الطبي.

بل أضافت بعض الولايات رسوماً إضافية على رسوم الخدمات الاتحادية. وجاءت الرسوم التي فرضتها مفوضية العون الإنساني الرسوم على المنظمات بدون الرجوع إلى وزارة المالية أو موازنة الدولة لعام 2024.

ضج العديد من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية بالشكوى من البيروقراطية التي فرضتها الأطراف المتحاربة بحجة المخاوف الأمنية. وقال أحد العاملين في جمعية الهلال الأحمر السوداني: "تواجه المنظمات الإنسانية صعوبات في الحصول على تصاريح وتراخيص العمل في المناطق المتضررة". كما اشتكت منظمة أطباء بلا حدود من العقبات البيروقراطية والإدارية الكبيرة التي تفرضها السلطات السودانية، بما في ذلك القيود المفروضة على تحركات الموظفين، ورفض تصاريح السفر، وتأخير السماح بعبور اللوازم والإمدادات الطبية، وحظر إمدادات محددة، مثل الإمدادات المتعلقة بالعمليات الجراحية.

في هذا السياق، ارتبط اسم الجنرال إبراهيم جابر، عضو مجلس السيادة، الذي أصبح مسؤولاً عن الاقتصاد منذ انقلاب أكتوبر 2021، بزيادة رسوم تسجيل المنظمات التي تبدو وكأنها وسيلة لإحكام السيطرة على المساعدات الإنسانية والتربّح منها. كما أوصى جابر بأن يشرف مجلس الوزراء، ممثلاً في رئيس الوزراء المكلف عثمان حسين، على المساعدات الإنسانية، متجاوزاً المؤسسات التي أنشئت لهذا الغرض.

تنافس على السيطرة

أثارت التدخلات البيروقراطية صراعات بين الجهات الحكومية ذات الصلة، التي يبدو أنها تسعى إلى تعزيز المسؤولية في المجال الإنساني في يد من يعتبرون من الموثوقين سياسياً. ففي سبتمبر 2023، فُصل نجم الدين موسى، المنتمي إلى حركة العدل والمساواة، من منصب مفوض المساعدات الإنسانية، بعد تبادل الاتهامات بين المسؤولين بشأن تسرّب مواد الإغاثة وتحويلها إلى الأسواق.

اشتكى وزير التنمية الاجتماعية أحمد آدم بخيت، المنتمي أيضاً إلى حركة العدل والمساواة، من عدم استشارته في إقالة المفوض أو تعيين خلفه. وكان الإقالة تتويجاً لعملية تلاعب بهياكل العمل الإنساني داخل حكومة الأمر الواقع في بورتسودان تهدف إلى تهميش مفوضية العون الإنساني.

نساء من طويلة يحملن الطعام إلى النازحين، يونيو 2024، وسائل التواصل الاجتماعي

قضى القرار رقم 205 بتاريخ 25 أبريل 2023 (المعُدّل في 29 أبريل)، بتشكيل لجنة عليا لمعالجة الأوضاع الإنسانية برئاسة وزير التنمية الاجتماعية. وفي مخالفة لقرار مجلس السيادة رقم 625 بتاريخ 20 ديسمبر 2022 الذي قضى بإعادة تشكيل اللجنة العليا للعون الإنساني، استبدل مفوض مفوضية العون الإنساني بوكيل وزارة التنمية الاجتماعية مقرراً للجنة. ومُنحت اللجنة صلاحيات واختصاصات مفوض مفوضية العون الإنساني بدون أن يكون ممثلاً فيها، مما يعكس الصراع داخل الوزارة.

بعد شهر واحد تقريباً أصدر رئيس مجلس الوزراء المكلف في 2 يونيو القرار رقم 215 لسنة 2023 آمراً بإلغاء القرار رقم 205، وتشكيل اللجنة العليا للطوارئ وإدارة الأزمات. وعين رئيس مجلس الوزراء نفسه رئيساً للجنة الجديدة إلى جانب عضوية عدد من الوزراء وممثلي مؤسسات الدولة الأخرى. متجاوزاً بذلك مفوض العون الإنساني وأوكل هذه المهام إلى مفوض السلام. وتكرر الأمر في 15 يونيو 2023 حين أصدرت اللجنة العليا للطوارئ وإدارة الازمات برئاسة رئيس الوزراء المكلف القرار رقم 3 لسنة 2023 بتشكيل لجنة متخصصة للطوارئ الإنسانية برئاسة وكيل وزارة التنمية الاجتماعية، وأُسندت إليها مرةً أخرى مهام وصلاحيات كانت في السابق تندرج ضمن مهام واختصاصات مفوض مفوضية العون الإنساني.

يكمن وراء هذه التغييرات المتتالية والسريعة في هياكل العمل الإنساني الرسمية، اتجاه ثابت لتهميش سلطات مفوض العون الإنساني، وزيادة سيطرة السلطات العسكرية، خاصة إدارة الاستخبارات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية، على القرارات المتعلقة باستلام وتوزيع إمدادات الإغاثة الإنسانية.

لا مشاركة ولا رقابة شعبية على المساعدات الإنسانية

منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023 سيطر قادة الجيش السوداني على القرارات في الإدارات المدنية التي تتعامل مع المانحين والمعونات الإنسانية. وقامت قوات الدعم السريع بإجراءات مشابهة في مناطق سيطرتها كما سنفصّل لاحقاً. وقد كشفت تقارير صحفية ومقالات رأي عن وقوع حالات فساد في ترحيل الإغاثة وتوزيعها.

وبغية إحكام حلقات السيطرة على المساعدات الإنسانية، استبعدت السلطات متطوعي العمل الإنساني من لجان المقاومة وغرف الطوارئ في مناطق سيطرة الجيش السوداني في ولايات نهر النيل والشمالية والقضارف وكسلا والبحر الأحمر من تقديم المساعدات للنازحين وضحايا الحرب الآخرين.

وبناء على التوجيه الوزاري رقم (1) لسنة 2024 الصادر من وزير الحكم الاتحادي بتاريخ 16 يناير 2024 قام ولاة الولايات بحل لجان التسيير والخدمات وتشكيل لجان تسيير جديدة. وفي كسلا أصدر الوالي قراراً رسمياً بأن يتولى توزيع الإغاثة موظفون من مفوضية العون الإنساني، ومنع المتطوعين من العمل. كما أصدر نفس الوالي قراراً آخر بأن تؤول إدارة دور الإيواء المفتوحة في المدارس ومراكز الشباب إلى وزارة الرعاية الاجتماعية، تحت إشراف الوالي نفسه.

كان والي نهر النيل أكثر صرامة مع لجان المقاومة، إذا أصدر أمر الطوارئ رقم (2) لسنة 2024 حيث منعهم وقوى الحرية والتغيير من المشاركة في لجان التنسيق. وشكّل الوالي لجان تسيير في جميع الأحياء والفرقان بطريقة تضمن ولاءها للسلطات، فكوّنها من إمام المسجد وممثل لقدامى المحاربين وممثل للمرأة وممثل للشباب ومنسق حملة الاستنفار. وكان والي الخرطوم قد سبقه بقرار مماثل. لكن المفارقة أن والي الجزيرة أصدر قراراً مشابهاً في 20 يناير 2024، أي بعد أكثر من شهر من سيطرة قوات الدعم السريع على ولايته. ويتمتع الولاة في مناطق سيطرة القوات المسلحة السودانية بسلطات استثنائية في ظل حالة الطوارئ التي فرضتها الحرب. ويواصل بعض الولاة الذين سقطت ولاياتهم في أيدي قوات الدعم السريع، مثل ولاية الجزيرة، إصدار القرارات، رغم عدم إمكانية إنفاذها حيث فقدت القوات المسلحة السودانية السيطرة على تلك المنطقة.

تشير قرارات الطغمة العسكرية في بورتسودان وحكامها في الولايات بحظر لجان المقاومة التي قادت الانتفاضة الشعبية في 2018-2019 ضد نظام البشير واستهداف متطوعي غرف الطوارئ بالاعتقال والاحتجاز، وفي بعض الأحيان التعذيب، إلى خوف عميق من الالتزام حركة الشباب السودانية بتأييد الديمقراطية. وتنمّ القرارات القاضية بإنشاء هيئات بديلة بقوة المراسيم عن رغبة السلطات العسكرية في إنشاء دائرة ولاء سياسي بديلة، تقوم على الولاء للقوات المسلحة السودانية ويتم الاستقطاب لها في المقام الأول من بين الإسلاميين ومستنفري حملة الدفاع الشعبي، كي تمسك بزمام المشاركة المحلية في توزيع المساعدات وتقديم الخدمات إلى الجمهور.

لا يسمح تضييق الحيز المدني بإنشاء عمليات رصد ومراقبة مهنية من جهات مستقلة للمساعدات الإنسانية التي تدخل من الحدود الغربية التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع. وفي نفس الوقت، تتصاعد الاتهامات المحلية والدولية بشأن حصول الدعم السريع على السلاح والعتاد من دولة الإمارات العربية عن طريق مطار أم جرس في تشاد، وهو ذات المطار الذي تقول الإمارات أنها تقدم انطلاقاً منه مساعدات إنسانية. وبسبب الاحراج والضغوط على الإمارات خصّصت 70% من تعهدها البالغ قدره 100 مليون دولار إلى وكالات الأمم المتحدة لتقديم مساعدات إنسانية إلى السودان وقامت مؤخراً بنقل مستشفاها الميداني إلى أبشي، لكن بدون وقف إمدادات الأسلحة إلى قوات الدعم السريع، كما تشير التقارير.

مؤخراً أصدرت الإمارات إلى جانب عدة دول أفريقية بياناً عبّر الموقعون عليه عن قلقهم بشأن ما أكّده تقرير "التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي" الصادر في يونيو من "تدهور صارخ وسريع" في حالة الأمن الغذائي في السودان. وبعد تذكير طرفي الحرب ومجلس الأمن بالتزاماتهم بشأن حماية المدنيين، دعا البيان، للمفارقة، "جميع الجهات الأجنبية إلى التوقف عن تقديم الدعم بالسلاح أو المواد إلى الأطراف المتحاربة".

صراع المتحاربين بشأن السيطرة على المساعدات الإنسانية

منع الجيش السوداني في أواخر فبراير 2024 إدخال المساعدات عبر حدود السودان الغربية مع تشاد. ورغم حقيقة أن القوات المسلحة السودانية لم يكن لها سيطرة مباشرة على الحدود، رفضت وكالات الأمم المتحدة نقل المواد عبر الحدود بدون موافقة هذه القوات. وكان تركيز القوات المسلحة السودانية، رغم الوضع الكارثي في دارفور، خاصةً في ولاية غرب دارفور، بعد اجتياح قوات الدعم السريع لمدنية الجنينة في 4 نوفمبر 2023، على منع قوات الدعم السريع من الاستفادة من المساعدات بدلاً من مساعدة السكان المدنيين، متذرعةً باستخدام قوات الدعم السريع للحدود الغربية بغرض إدخال الأسلحة والمعدات العسكرية.

ورغم أن القوات المسلحة السودانية لا تملك السيطرة الفعلية على المنطقة ولا يمكنها عملياً إيقاف حركة المساعدات، فإن العديد من وكالات الأمم المتحدة تشعر بالقلق من أن انتهاك توجيهات القوات المسلحة السودانية قد يؤدي إلى عواقب سلبية على البرامج في شرق السودان. وفي مارس 2024، جددت الأمم المتحدة طلبها من الحكومة السودانية السماح بدخول المساعدات، لكن طلبها قوبل بالرفض. وقال وزير الخارجية المعين آنذاك، علي الصادق، "لا يمكن المساس بأمن واستقرار البلاد بعد ثبوت استخدام الحدود التشادية في نقل الأسلحة إلى ميليشيا قوات الدعم السريع المتمردة". وأدى موقف القوات المسلحة السودانية إلى انتقادات دولية ومحلية واسعة النطاق، لذا فقد رضخت، على ما يبدو تحسباً لقرار مجلس الأمن رقم 2724، الذي دعا جميع الأطراف إلى تمكين وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وفي السابع من مارس، وافقت القوات المسلحة السودانية على السماح بمرور المساعدات عبر الحدود مع تشاد، ولكن فقط عبر معبر الطينة.

ورغم التزامها الكلامي بالسماح بدخول المساعدات، انخرطت قوات الدعم السريع في عرقلة المساعدات على غرار ما فعلته القوات المسلحة السودانية. لكن يبدو أن هذه الجهود تهدف إلى الاستفادة من سيطرتها على المعابر الحدودية والبلدات المجاورة لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا للسيطرة على المساعدات الإنسانية، مما يسمح لضباطها بالتدخل بشكل خشن.

قال عاملون في المجال الإنساني إنهم "تعرضوا إلى أخطار كبيرة. ورغم التنسيق مع قيادة قوات الدعم السريع، فإن رجالاً مسلحين، في أغلب الأحيان من قوات الدعم السريع، يعترضون الشاحنات على الطرق، ويطالبون بالمال أو يصادرون بعض أو كل الإمدادات الغذائية، خاصة إذا لم تكن متوجهة إلى مناطق قوات الدعم السريع أو المجتمعات التي يُنظر إليها بوصفها مؤيدة لقوات الدعم السريع. يقول أحد العاملين "ننبه السائقين ومرافقيهم إلى ضرورة الاستجابة لمطالب المسلحين حتى لا يعرضوا حياتهم للخطر.

وعلاوة على ذلك، أكدت هيومن رايتس ووتش أن قوات الدعم السريع أعاقت المساعدات الإنسانية بطرق مختلفة بما في ذلك النهب الواسع النطاق للإمدادات الإنسانية.

ولتعزيز سيطرتها على إدارة العمليات الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، أنشأت قوات الدعم السريع وكالة خاصة

لهذا الغرض. ففي أغسطس 2023، أنشأ قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو الوكالة السودانية للإغاثة والعمليات الإنسانية، وهي وكالة موازية لمفوضية العون الإنساني ووزارة التنمية الاجتماعية اللتين تديرهما القوات المسلحة السودانية. وتسعى قوات الدعم السريع إلى الحصول على اعتراف دولي بالوكالة السودانية للإغاثة والعمليات الإنسانية لتسهيل العمليات الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها. بالإضافة إلى ذلك، دعا الفريق أول دقلو علناً إلى عملية إغاثة كبيرة في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، مستشهداً بسابقة عملية شريان الحياة في السودان.

استبدلت قوات الدعم السريع، سعياً وراء زيادة الدعم الشعبي لها، إدارات المساعدات الحكومية المحلية بإدارات مدنية مكونة من موالين لها من السكان المحليين. وتعمل الإدارات المدنية التابعة لقوات الدعم السريع تحت إشراف جيشها. وقد ذكر شاهد عيان أن قوات الدعم السريع قدمت في مناسبات عديدة إمدادات غذائية تعود إلى منظمات دولية بوصفها تبرعاً من قوات الدعم السريع. وتطالب قوات الدعم السريع بالإشراف على المساعدات الإنسانية من خلال وكالتها الجديدة.

رغم الوضع الكارثي في الفاشر الذي انعكس في نزوح مئات الآلاف خلال الفترة من 1 أبريل إلى 30 يونيو، وإعلان المجاعة في معسكر زمزم للنازحين، ظلت الخلافات بين طرفي الحرب تعطل تقديم المساعدات الإنسانية إلى مواطني المدينة، وباقي أنحاء دارفور. ومع تصاعد المعارك في وحول الفاشر، زاد الصراع بشأن مسارات نقل الإغاثة. ولم يتم تأمين إيصال الإغاثة، رغم نداءات النازحين الداعية إلى التحرك العاجل. ويتبادل المتحاربون الاتهامات بالسعي إلى استخدام مسارات نقل الإغاثة لنقل الإمدادات العسكرية.

لا يبدو أن الطرفين المتحاربين الرئيسيين وحدهما يتدخلان في المساعدات، بل تتدخل للأسف جهات مسلحة أخرى. فقد كشف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوشا) في تقرير حديث، قيام حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور، وهي حركة تمرد دارفورية تسيطر على أراض مستقلة عن الأطراف المتحاربة منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع إعلان حيادها في الحرب الدائرة، بفرض قيود إدارية وبيروقراطية على عمل وكالات المساعدات الإنسانية. وتشمل هذه القيود أذون السفر، وإجراءات ورسوم التسجيل، وإلزام الوكالات الدولية بمشاركة الحركة في عمليات التوظيف وتوقيع مذكرة فنية معها. اتهمت الحركة أوشا بالكذب بشأن إعاقتها تدفق المساعدات، لكنها لم تنف فرض هذه القيود. ومن عجيب المفارقات أن هذه التدابير تبدو وكأنها مستنسخة من الممارسات التاريخية والمستمرة لحكومة السودان.

قالت أوشا إن قوات الدعم السريع تفرض بدورها، عبر وكالتها الجديدة، عوائق بيروقراطية وإدارية مثل التسجيل والموافقة الإلزامية على تصاريح سفر العاملين في المجال الإنساني والإمدادات الإنسانية في ولايات غرب وجنوب ووسط وشرق دارفور. وحذّر المكتب من أن هذه العراقيل قد تشجع جماعات مسلحة أخرى على فرض قيود مماثلة، مما قد يفاقم الأزمة الإنسانية في جميع أنحاء السودان.

في أبريل، وفي أوج الشد والجذب بشأن مسارات الإغاثة، شرعت قيادة الجيش السوداني في التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بقيادة الحلو بهدف التوصل إلى اتفاق لوقف العدائيات والاتفاق على إيصال المساعدات في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان.

لم تتوصل المفاوضات إلى أي اتفاق ملموس، بل أشار مراقبون، وقتها، إلى تباعد أجندة الطرفين وأهدافهما.

لاحقاً فاجأ عبد العزيز الحلو، قائد الحركة الشعبية، الرأي العام بقوله إن المسارات والممرَّات التي اقترحها وفد حكومة بورتسودان كانت تهدف إلى إيصال الغذاء والدواء إلى جنودهم في الحاميات العسكرية في المنطقتين. وإذا صحّت رواية

الحركة الشعبية، التي لم يعلّق عليها الجيش السوداني على أية حال، فهي مثال صارخ على التلاعب بالمساعدات.

المساعدات الإنسانية: رشوة سياسية وغذاء للمقاتلين

أكّد متطوعون في المجال الإنساني وصحفيون أن فساداً كبيراً ظهر في توزيع المساعدات منذ تولي حكومات الولايات توزيعها. ويُستخدم هذا الفساد في شراء ولاء المواطنين للقوات المسلحة السودانية وتشجيع التعبئة المدنية في الجيش من خلال حملة الاستنفار. قال صحفي من ولاية القضارف: "إن كراتين الإغاثة السعودية توزع داخل أحياء القضارف على أسر مستقرة" ومضى قائلاً "أقاربي شخصياً حصلوا على كراتين إغاثة وهم من الأسر الميسورة." وأشار إلى أن القوات المسلحة السودانية تستعين بمدنيين يوزعون مواد الإغاثة ويستخدمونها مدخلاً، في ذات الوقت، لحضّ الشباب على القتال في صفوف الجيش، بوصفهم مستنفرين أو ضمن المقاومة الشعبية.

وقال مصدر بوزارة التنمية الاجتماعية إن لجنة الطوارئ المسئولة عن استلام وتوزيع المساعدات الإنسانية خاضعة بالكامل لقادة القوات المسلحة السودانية، وأضاف أن "عدداً من ضباط الجيش السوداني في حالة تواجد دائم في مكاتب لجنة الطوارئ أو في مخازن المساعدات الإنسانية، كما يحضر عدد من الضباط من الأجهزة الأمنية الأخرى. وهم يعتبرون ملف المساعدات الإنسانية ملفاً أمنياً."

أشار المصدر إلى أن الأجهزة العسكرية والأمنية تفرض قيوداً أمنية على عمل المنظمات وتراقبها عن كثب خوفاً من تسرب مواد الإغاثة إلى مناطق الدعم السريع. وكشفت مصادر أخرى أن القوات المسلحة السودانية تستولي على مواد الإغاثة وتنقلها إلى معسكراتها. ويظهر مقطع فيديو جرى تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي جنوداً من قوات الدعم السريع يعرضون وجبات إغاثية سعودية عثروا عليها في موقع للقوات المسلحة السودانية استولوا عليه. وأفاد ناشطون بوجود ممارسات مماثلة في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، أي تحويل الإغاثة إلى المقاتلين.

نهب مخازن المساعدات الإنسانية

عند دخول قوات الدعم السريع إلى ولاية الجزيرة في منتصف ديسمبر 2023 نهبت مخازن برنامج الأغذية العالمي المليئة بالأغذية والأدوية ومواد أخرى. وقال شهود عيان من أهل المنطقة: إن "الدعم السريع استمر في نقل المواد من المخازن على مدى يومين".

ونشرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بالسودان صحيفة وقائع أشارت إلى أن هذا المخزون كان يحوي 2,500 طن متري من الأغذية تكفي لإطعام نحو 1.5 مليون شخص ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في الجزيرة لمدة شهر كامل. ووفقاً لخبراء عسكريين فالمواد المنهوبة من هذه المخازن وفّرت للمقاتلين إمداداً غذائياً هائلاً أسهم في تعزيز تحركاتهم في مناطق الجزيرة بدون الحاجة إلى نقل الإمدادات لمسافات طويلة.

تدفقت مواد الإغاثة الإنسانية إلى مدينة بورتسودان منذ اندلا ع الحرب في العاصمة الخرطوم. وفي الشهرين الأولين من الحرب، تم استلام 2290 طناً من المساعدات، بما في ذلك الغذاء والدواء والمأوى، وفقاً لوثيقة أعدتها اللجنة (الحكومية) العليا لمعالجة الأوضاع الإنسانية. وقد قدمت المساعدات أطراف عديدة، أبرزها المملكة العربية السعودية، عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والأردن ومصر والبحرين وتركيا والهند والصين وروسيا، إضافة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة أطباء بلا حدود.

نهب الإمدادات الطبية

في الأشهر الأولى من الحرب لم يشكّل الغذاء والدواء هاجساً لدى أي من الطرفين المتحاربين، إذ كانت خطوط الإمداد مفتوحة. في ذلك الوقت، تمثّل التحدي الحقيقي في نقص مستهلكات العمليات الجراحية الصغيرة ولوازم خياطة الجروح والإسعافات الأولية. لذلك كثيراً ما سمعنا عن استيلاء الجنود على الصيدليات ومخازن الأدوية وشراء المواد من المدنيين الذين لم يكونوا قد هُجّروا بعد.

في مطلع مايو 2023 اتهمت القوات المسلحة السودانية قوات الدعم السريع بالاستيلاء على إمدادات طبية تتبع لجمعية الهلال الأحمر السوداني إلى جانب مواد غذائية وعربات دفع رباعي. وتظهر شهادة أحد العاملين في الصندوق القومي للإمدادات الطبية الطريقة التي نُهبت بها مخازن الصندوق وسط الخرطوم حيث قال: "نهب الدعم السريع عدداً من المخازن مستغلاً شاحنات كانت متوقفة أمام المخازن بعد أن أجبر الحراس على فتح الأبواب والسماح لهم بأخذ السيارات وكميات كبيرة من الأدوية." وأشار المصدر إلى أنهم طلبوا من الحراس إرشادهم إلى إمدادات بعينها تتعلق بالإسعافات الأولية والإصابات. وأضاف: "لكنهم في النهاية أخذوا أنواع مختلفة من الأدوية، بعضها أدوية أطفال."

بعد أسبوع من الحادثة جاء جنود من القوات المسلحة السودانية برفقة مدنيين مسلحين واستولوا على محتويات عدة مخازن قائلين "سوف يتم تخزينها في السلاح الطبي بأمدرمان لتوزيعها لاحقاً على المستشفيات."

وتقدر قيمة الأدوية المسروقة من مخازن هيئة الإمدادات الطبية السودانية بنحو 100 ألف دولار. وقد فشلت الجهود الدولية الرامية إلى تأمين المخزون وتوزيعه على الولايات بسبب تباطؤ وتلكؤ الأطراف المعنية.

أكّد تجمع الصيادلة المهنيين، وهو مجموعة طوعية من الصيادلة السودانيين، أن هجوم قوات الدعم السريع على الإمدادات الطبية أثر على توفّرها في جميع أنحاء السودان. وأكدوا أن قوات الدعم السريع نهبت ودمرّت 41 شركة دوائية إلى جانب 12 مصنع أدوية تمثل قرابة 50% من المصانع الدوائية في البلد. وأن "قوات الدعم السريع أو المتفلتين نهبوا 216 صيدلية في العاصمة ، منها 103 صيدليات في الخرطوم و65 في الخرطوم بحري و48 في أم درمان".

لم تكن ممارسات القوات المسلحة السودانية في هذا المضمار أفضل من ممارسات قوات الدعم السريع. ووفقاً لنشطاء غرف الطوارئ، استولت القوات المسلحة السودانية على مخزون الإمدادات الطبية بغرض استخدامه في معالجة الجنود المصابين، و/أو منع قوات الدعم السريع من الحصول عليه. عالجت القوات المسلحة السودانية جنودها الجرحى والمدنيين الذين يقاتلون في صفوفها (كتائب الإسلاميين والمستنفرين) في المستشفيات المدنية، مستفيدة من الرعاية الطبية المتاحة من خلال المساعدات الإنسانية ودعم المنظمات المحلية والتبرعات الفردية. وقال أحد الناشطين "في بعض المرات يحضر لمستشفى النّو بأم درمان جنود مصابين بغرض العلاج، وهو مستشفى مدعوم من المنظمات والمبادرات المحلية".

حسب منظمة العفو الدولية اقتحم المقاتلون ونهبوا عدداً من المستشفيات في الخرطوم وأنحاء أخرى. وهاجمت قوات الدعم السريع مستشفيات في نهر النيل والفاشر حيث استولت على الأدوية والمستهلكات الطبية و/أو أجبرت الكوادر الطبية على علاج جرحاها. وفي 14 أغسطس، أدانت منظمة أطباء بلا حدود حوادث القصف المتعددة التي شنتها الأطراف المتحاربة على المستشفى السعودي في الفاشر الذي تدعمه منظمة أطباء بلا حدود، وهو أكبر مستشفى في ولاية شمال دارفور. وقُتل وأصيب العديد من العاملين الطبيين والمرضى في هذه الهجمات. وقد وقعت إحدى عشر هجمة من هذا النوع بين 10 مايو و11 أغسطس 2024. وأبلغنا مسؤول محلي أن معظم هذه الهجمات كانت منسوبة إلى قوات الدعم السريع وكانت متعمدة.

كذلك أفادت منظمة أطباء بلا حدود أن الإمدادات الطبية نُهبت من مستشفى الجنينة الذي تدعمه المنظمة. وقالت طبيبة عملت في مستشفى البان جديد في ضاحية شرق النيل إنهم عالجوا جرحى من قوات الدعم السريع تحت تهديد السلاح. كما وقع الأمر نفسه مع منظمة أطباء بلا حدود في الخرطوم، مما أدى إلى إغلاق المستشفى التركي حيث وقع الحادث. وأفادت تقارير أن المستشفى السعودي الذي تدعمه منظمة أطباء بلا حدود في الفاشر، وهو آخر مستشفى في شمال دارفور قادر على علاج جرحى الحرب، تعرّض للهجوم في سياق القتال، في هجمات من قبل قوات الدعم السريع، استهدفت الفاشر مما ترك المستشفى يعمل بشكل جزئي فقط.

إن الاستيلاء على الإمدادات من قبل أحد طرفي النزاع ليس سوى إحدى آليات التعطيل. وتشمل العوائق الإدارية تصاريح المرور والأذون التي كثيراً ما يتم تسليمها بعد فوات الأوان وانتهاء الحاجة الحقيقية إليها. ويتساوى في التعرّض لهذا الحيف المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على السواء.

دعت منظمة أطباء بلا حدود الأطراف المتحاربة في وقت مبكر من النزاع إلى ضمان سلامة الكوادر الطبية والمرافق الصحية والسماح بمرور آمن لسيارات الإسعاف والمدنيين الساعين إلى تلقي الرعاية الصحية، وتسهيل تنقلات مقدمي المساعدات الإنسانية. وقد ظلت منظمات إنسانية أخرى تكرر هذا الطلب بدون استجابة فعالة. وأقدمت أطباء بلا حدود في 12 يوليو 2024 على وقف خدماتها في المستشفى التركي الواقع في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع بالخرطوم بسبب تكرار الاعتداء على طاقمها. وحذّرت أنه "نتيجةً للحصار المستمر الذي تفرضه السلطات السودانية على المنظمات الإنسانية، تكافح الكثير من المرافق من أجل إبقاء أبوابها مفتوحة". والأمر المؤسف أن انسحاب أطباء بلا حدود يعني توقف كافة خدمات الجراحة في هذا المستشفى، وهو من حفنة صغيرة من المستشفيات التي تعمل الآن في مدينة الخرطوم.

في 18 يونيو، قالت موظفة كبيرة في الجمعية السودانية لتنظيم الأسرة، التي قدمت مساعدات لأعداد كبيرة من ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالحرب، في جلسة استماع أخيرة أمام مجلس الأمن أن الجمعية فقدت أحد موظفيها، وأن عياداتها حُرقت ونُهبت، مما اضطرها إلى نقل مقرها الرئيسي إلى مناطق خارج سيطرة قوات الدعم السريع.

إسكات المنتقدين

لا تتسامح القوات المسلحة السودانية مع أي محاولة لكشف سجلها في الاستيلاء على المساعدات الإنسانية أو تحويلها. فقد اعتقلت استخبارات الجيش الناشط السياسي والجراح علاء الدين نقد بعد أن كشف لوسائل الإعلام أن الجيش استولى على الإمدادات الطبية المقدمة كمساعدات للمدنيين من منظمة الصحة العالمية في مايو 2023، أي بعد شهر من بداية القتال. وأضاف أن منظمة الصحة العالمية أرسلت مواد إغاثة إلى بورتسودان لكنها وُزّعت بطريقة غير منصفة.

وأشار نقد لاحقاً إلى أن تحقيق الأجهزة الأمنية معه كان يدور حول كشفه هذه المعلومات.

لاحقاً اعتقلت الاستخبارات العسكرية لفترة وجيزة متطوع غرفة الطوارئ والمؤثر مؤمن ود زينب لأنه كتب في صفحته التي يتابعها عدد كبير من القراء على فيس بوك أن عناصر نافذة من النظام البائد، أي الإسلاميين، استولت على جميع الأدوية المتبرع بها إلى مستشفى النو، وهو المستشفى الوحيد وقتها الذي يخدم ما تبقى من المدنيين في مدينة أم درمان بأسرها، وتساءل "أين اختفت صيدلية مليانة بالدواء داخل مستشفي النو."

تكدس مواد الإغاثة في بورتسودان وشحها في الولايات

أسهم انعدام الشفافية والمراقبة في تزايد الشكوك بشأن عدالة توزيع المساعدات الإنسانية من قبل السلطات العسكرية في

بورتسودان. ويبدو أنه لا توجد مشكلة في توزيع المساعدات القادمة من الحكومات والجمعيات الخيرية في مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى تركيا ومصر وروسيا وغيرها. فالمساعدات المقدمة من هذه الجهات المانحة الثنائية يتم تسليمها مباشرة إلى حكومة الأمر الواقع في بورتسودان. بيد أن المانحين متعددي الأطراف والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تصر على الإشراف على إدارة مساعداتها وتوزيعها. ونتيجة لذلك، ورغم تدفق المساعدات من هذه الوكالات، فإن معدل التوزيع منخفض للغاية. وتتحجج السلطات دائماً بذريعة انعدام الأمن. لكن الحكومة تحول دون توزيع ما يتم تقديمه بشكل مناسب على الفئات الأكثر ضعفاً وتقوّض رغبة المانحين الدوليين في دعم الجهود المستقبلية من خلال تحويلها للموارد، مما يؤدي إلى تراكم المساعدات الإنسانية في المخازن الاتحادية، والعجز عن توصيلها إلى المحتاجين، حتى في الولايات الآمنة.

كشفت مصادر في بورتسودان أن أطناناً من مواد المساعدات الدولية، بما في ذلك الأغذية ومواد الإيواء والمواد الطبية، ظلت مكدسة في الميناء في مخازن تتبع لهيئة الموانئ البحرية، وبقيت لفترات ممتدة لكنها كانت تتناقص باستمرار.

نساء يجلبن المساعدة إلى الفارين من الفاشر، يونيو 2024

وأشار المصدر إلى أن "المساعدات الإنسانية الأكثر عرضة للاستيلاء عليها من قبل السلطات الحكومية هي المقدمة من الدول، وليس من المنظمات التابعة للأمم المتحدة،" خاصة حين لا تقوم الدولة المانحة بمتابعة مسار مساعداتها. وقال المصدر، على سبيل المثال، "كانت هناك كميات كبيرة من الإغاثة من قطر وتركيا استولى عليها الجيش".

أكّد جمال النيل عبد الله، رئيس اللجنة المتخصصة للطوارئ الإنسانية التي يقع على عاتقها حصر وتخزين وتوزيع مواد الإغاثة، أنّ المساعدات التي قدمتها الدول العربية خلال الفترة بين مايو وسبتمبر 2023 بلغت 70 ألف طن، إضافة إلى 67 ألف طن وردت من الأمم المتحدة. غير أن هذه المواد نادراً ما تصل إلى المتضررين في الخرطوم وولايات دارفور، ولا تصل سوى كميات محدودة إلى دور الإيواء بالولايات الآمنة، بسبب التحويل ورفض القوات المسلحة السودانية إيصال المساعدات عبر خطوط التماس وصعوبة النقل.

وقالت أم لثلاثة أطفال تسكن في مدرسة في كسلا خصصت دار إيواء "لم نحصل على مساعدات منذ ثلاثة أشهر وفي مرات يتبرع لنا محسنون بوجبات طعام." وفي ولاية كسلا نفسها كشف تجار أن موظفين وعاملين في وزارة التنمية الاجتماعية أو في منظمات محلية باعوا لهم مواد إغاثة بما في ذلك مواد غير غذائية وناموسيات تتبع لبرنامج الغذاء العالمي والهلال الأحمر السوداني.

ورغم وصول آلاف الأطنان من المساعدات إلى مدينة بورتسودان، إلّا أن مئات الآلاف من النازحين في إقليم دارفور لم يحصلوا على المساعدات، بينما يُشاهدونها تغير مسارها وتباع في مختلف الأسواق. وأبلغ مصدر في دارفور الصحافة "تأتي الشاحنات محملة بالمواد الغذائية والخِيام، يدخلونها إلى المخازن ثمّ يخرجونها ليلاً ونجدها في الأسواق صباحاً".

ووفقاً للمصدر نفسه، عُرضت في الأسواق بعض المساعدات الإنسانية الموسومة بعبارة "غير مخصصة للبيع". وأفاد مصدر آخر أن معتمد محلية كُتم بولاية شمال دارفور قام في شهر أكتوبر 2023 ببيع 2200 جوال دقيق من المساعدات التي تبرعت بها المملكة العربية السعودية والمخصصة لمدينتي كُتم وفتابرنو ومعسكر كساب للنازحين، بدلاً من تسليمها إلى السكان المستهدفين.

التلاعب في توزيع المساعدات الإنسانية قديم في معسكرات النازحين في دارفور، لكنه زاد بشكل لافت منذ بدء الحرب الحالية. قال أحد الناشطين في معسكر كلمة: "المساعدات لا تصل إلى المستحقين، أو تصل كميات محدودة منها، ويستولى المسئولون على الحصة الأكبر وهذا أمر معلوم من وقت مبكر."

وأضاف "بعد الحرب الحالية وزيادة عدد النازحين تفاقم الوضع، ولم يعد هنالك مسئول يمكن مطالبته بتوفير المساعدات! خاصة أن المسلحين يسيطرون على كل شيء".

في مطلع فبراير 2024 اشتكى النازحون من عدم وصول المساعدات إلى معسكراتهم. وأكد آدم رجال، رئيس المنسقية العامة لمعسكرات النازحين واللاجئين، أن الوضع في معسكرات النازحين أصبح كارثياً إذ لم يتم تسليم المساعدات إلى معظم المعسكرات بسبب تعنت الجيش السوداني في إيصال المساعدات عبر تشاد، وكذلك بسبب انعدام الأمن في الطرق الممتدة من الحدود التشادية إلى مدن دارفور.

انفراج، لكن هل يدوم؟

بعد مفاوضات طويلة مع الجيش السوداني، تمكنت الأمم المتحدة من التوصل إلى تفاهمات مع الحكومة السودانية في مارس 2024 سمحت بدخول 60 شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية إلى إقليم دارفور. وعبر معبري الطينة وأدري التشاديين.

ووصلت عدة شاحنات إلى مدن الجنينة وزالنجي ونيالا والضعين وهي تحمل 1364 طناً من المواد الغذائية، بينما احتجزت قوات الدعم السريع ست شاحنات في مليط كان من المفترض أن تتجه إلى مدينة الفاشر. ووزعت المنظمات الدولية المساعدات على المحتاجين في مدينة الجنينة بوحداتها الإدارية الثلاث (الجنينة، أردمتا، وأم دوين) ومحلية سربا، رغم فرار الكثير من السكان إلى تشاد. وتضمنت المواد الزيت والأرز والعدس والملح.

وأفاد مصدر أن ثلاث شاحنات فقط، واحدة منها محملة بالبسكويت عالي الطاقة وشاحنتين محملتين بمواد اصحاح البيئة، وصلت إلى نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور. وأفاد المصدر أن البسكويت وُزّع عبر وزارة الصحة على 93 مركز تغذية في محليات الولاية بالتنسيق مع المنظمات العاملة في المجال الصحي. ووُزّعت مواد إصحاح البيئة عبر شركاء اليونيسف على النازحين والمتضررين من الحرب وكذلك المجتمع المضيف.

في مطلع أبريل 2024، أعلن برنامج الأغذية العالمي في منشور عبر حسابه على منصة إكس (تويتر سابقًا)، أنه تمكن من إيصال مساعدات غذائية إلى إقليم دارفور لأول مرة منذ عام. وتم تسليم قافلتي مساعدات محملتين بمواد غذائية يستفيد منها نحو 250 ألف شخص في غرب ووسط دارفور.

وفي سياق متصل وصلت قافلة مساعدات منفصلة إلى ولاية شمال دارفور قادمة من مدينة بورتسودان في شهر مارس 2024 لأول مرة منذ ستة أشهر. ورغم أن قافلة تحمل 1300 طن من الإمدادات تمكنت من الوصول عبر معبر أدري الحدودي مع تشاد إلى غرب ووسط دارفور، إلا أن الولايتين شهدتا بالفعل مستويات حادة من الجوع بعد سيطرة قوات الدعم السريع عليهما.

كذلك انعكس هذا الانفراج في زيادة معدل الاستجابة لطلبات التأشيرات وتصاريح السفر المقدمة من وكالات الأمم المتحدة، وفقاً لشهادة مسؤولة بارزة أمام مجلس الأمن.

لكن نفس هذه المسؤولة حذّرت من اقتراب موسم الأمطار حيث من المرجح أن تقطع الأمطار العديد من الطرق ويصعب النقل في مناطق تحتاج بشدة إلى تلقي المساعدة لتفادي المجاعة.

ورغم الانفراج النسبي الذي حدث مع إيصال مساعدات مارس–أبريل، منعت قوات الدعم السريع في حوالي 10 يوليو 2024 شاحنات تجارية محملة بالبضائع قادمة عن طريق شنقل طوباي من الدخول إلى مدينة الفاشر، كما تم منع الشاحنات في كبكابية. وهددت قوات الدعم السريع أصحاب الشاحنات بمصادرة بضائعهم في حال جاءوا مرة أخري عبر هذا الطريق، أو حتى سلكوا طرقاً أخري إلى المدينة المحاصرة منذ العاشر من مايو.

ولم يكن البرهان أقل قسوة من قادة قوات الدعم السريع، إذ صرّح في 11 يوليو أن المفاوضات في جنيف بشأن المساعدات الإنسانية مرهونة بخروج قوات الدعم السريع من المنازل وانسحابها من الولايات التي انتشرت فيها. وكل هذا يعوق الاتفاق على وقف إطلاق النار، الذي يعتمد عليه إيصال المساعدات بشكل كبير.

استمرار القتال يصعّب حل الأزمة الإنسانية

تم تحويل المساعدات الإنسانية والتلاعب بها بطرق مختلفة. وتربّح من ذلك الطرفان المتحاربان وموظفي الحكومة الذين يديرون المساعدات الإنسانية. وقد سُرقت شاحنات الإغاثة، ولم يُحاسب أحد.

ورغم السعي المحموم من قبل طرفي الحرب لاستغلال مواد الإغاثة ونقص المساعدات الدولية، يقدّم الجهد الشعبي مساهمات كبيرة لإغاثة ضحايا الحرب عبر غرف الطوارئ والتكايا (مراكز الطعام الخيرية) والمطابخ المركزية وغيرها من المبادرات في جميع أنحاء البلد.

ويعتقد كثيرون أن أجواء الحرب، والطبيعة الوحشية للقتال، وعدم احترام القانون الإنساني الدولي، قد زادت من تعقيد الأزمة الإنسانية وحولتها إلى كارثة كاملة الأركان.

ومن المثير للقلق أن العاملين في المجال الإنساني ومقدمي الخدمات الطبية والمتطوعين باتوا يواجهون خطراً شديداً. وقد اعتقلت كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع واحتجزت وعذبت المتطوعين ومقدمي الخدمات، وأزهقت أرواح 24 منهم، بما في ذلك 6 قتلوا في الأسابيع الستة الأخيرة.

انعدام الشفافية وغياب الرقابة، بسبب سياسات الأطراف المتحاربة، بالإضافة إلى الموارد المحدودة، جعل المساعدات الإنسانية هدفاً مهماً ورافعة لحشد الدعم المدني.

هناك حاجة إلى عمل دولي لمعالجة هذه المخاوف. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضغط بقوة على الأطراف للتفاوض على وقف لإطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية. وبإعلان المجاعة الآن، على الأقل على المستوى المحلي، يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات جريئة لتقديم المساعدات بأي طريقة ممكنة. وسوف يشمل هذا جزئياً دعم المجتمع المدني المحلي و غرف الطوارئ منظمات الاستجابة الإنسانية. كما أن اتخاذ إجراءات دولية قوية ومباشرة لتجريم المسؤولين عن عرقلة تسليم المساعدات من شأنه أيضا أن يمنع تفاقم الوضع.

وعلى وجه التحديد، ينبغي للجهات الفاعلة الدولية:

- دعم التفاوض على وقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية، وهي خطوة أولى حيوية للاستجابة. ويمكن تضمين تدابير الحد من تحويل المساعدات في مثل هذا الاتفاق.
- الإعلان بوضوح أن العالم لن يتسامح بعد الآن مع الهجمات الواسعة النطاق والمنهجية التي يشنها الطرفان المتحاربان على المدنيين والمرافق الإنسانية الضرورية لبقاء ورفاه المدنيين.

- التأكيد للطرفين بأنه لن يكون هناك أي تسامح مع إساءة استخدامهما للمساعدات الإنسانية.
- إنشاء آلية مراقبة قوية ومستقلة لتتبع وتوثيق حوادث العرقلة المتعمدة وتحويل المساعدات الإنسانية، فضلاً عن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والعاملين في المجال الطبي والمتطوعين. وهذا من شأنه أن يعزز الثقة من جانب المنظمات الدولية في إيصال المساعدات.
- مطالبة المتحاربين بالسماح بتسليم إمدادات الإغاثة الإنسانية عبر خطوط القتال وعبر الحدود.
- تقديم اقتراح فني يمكّن من نشر موظفي الحكومة السودانية من قطاعات الصحة والتعليم والزراعة وصحة الحيوان بشكل آمن عبر خطوط القتال، وضمان قدرتهم على الاستمرار في تلبية الاحتياجات المهمة للسكان في هذه المجالات الحيوية.
- مناشدة الحكومة والوكالات المتعددة الأطراف التي تعهدت بتمويل عمليات الإغاثة من الكوارث خلال المؤتمر الإنساني الدولي بشأن السودان الذي عقد في باريس في أبريل 2024 للوفاء بتعهداتها.
- دعم الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية وغرف الطوارئ، من أجل الاستجابة للمخاوف الإنسانية المباشرة من خلال التمويل المرن والفعال.